المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

01 et 02/11/2014

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

نبيلة التبر: نحن في مأمن بإقامة السفير المغربي ببوركينافاصو وسنرجع للمغرب فور استقرار الوضع الأمني

الاتحاد الاشتراكي

لم تكن عضوتا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، نبيلة التبر ومريم بوعياد، تدركان أن رحلتهما إلى العاصمة البوركينابية واغادوغو لتأطير ملتقى لحقوق الإنسان ستطول أكثر من المقرر، بل وستضع أمنهما وسلامتهما على المحك.

فخلال إقامتهما في الفندق الذي يحتضن الملتقى، تمت محاصرة المكان من طرف حشود من البوركينابيين الغاضبين واقتحام الغرف واقتياد جميع الحاضرين إلى الخارج، غير أن من حسن حظ التبر وبوعياد أنهما تمكنتا من الاتصال بمسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذين اتصلوا بدورهم بوزارة الخارجية التي ربطت الاتصال مع السفارة المغربية بواغادوغو، لتم إيفاد مسؤول دبلوماسي إلى عين المكان، حيث تمكن هذا الأخير من إخراج المواطنتين المغربيتين بسلام من بين الحشود الغاضبة.

في اتصال هاتفي لجريدة «الاتحاد الاشتراكي» مع نبيلة التبر إطار بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان التي مازالت تتواجد الآن رفقة مريم بوعياد إطار بنفس المجلس بدولة بوركينا فاصو التي شهدت أعمال شغب مساء الخميس الماضي، أكدت أنها بخير رفقة زميلتها وفي أمان ويستقران الآن بإقامة السفير المغربي.

وأضافت نبيلة بخصوص رجوعها رفقة مريم بوعياد إلى المغرب، أن ذلك مرتبط باستقرار الأوضاع الأمنية في هذا البلد، والإجراءات كلها قد اتخذت من أجل أن نرجع إلى المغرب عبر رحلة طائرة تابعة للخطوط الملكية الجوية سيتم برمجتها سواء يوم الجمعة أو يومه السبت لكن كل ذلك رهين باستقرار الوضع الأمني والسياسي بهذه البلاد.

وفي هذا السياق، كشف مصدر من داخل «الخطوط الملكية المغربية» أن إدارة المؤسسة تعقد اجتماعا لتتبع الأوضاع عن قرب قبل اتخاذ قرار بإرسال طائرة مغربية ضمن رحلة كانت مبرمجة سلفا، إذ أن حالة الطوارئ المعلنة في شوارع واغادوغو تقضي بحظر التجول، مما من شأنه أن يشكل خطرا على زبناء الشركة عند وصولهم إلى واغادوغو، كما سيحول دون وصول الركاب الذين سيستقلونها في رحلة العودة إلى المغرب، بمن فيهم عضوتا مجلس حقوق الإنسان.

وأكد ذات المصدر أن إدارة «الخطوط الملكية المغربية» متمسكة بموقفها التضامني تجاه الدول الإفريقية من خلال عدم وقف رحلاتها المنتظمة إلى بلدان القارة كيفما كانت الظروف.

وفي سؤال لجريدة «الاتحاد الاشتراكي» إن كان المتظاهرون الذين اقتحموا الفندق الذي كان محل اشتغال بوعياد والتبر، قد اصابوهما بأي سوء، نفت نبيلة نفيا قاطعا تعرضها هي أو زميلتها بوعياد لأية معاملة سيئة وعلى أن كل حاجياتهما قد استلموها وموجودة في حوزتهما.

وتريد نبيلة التبر من خلال جريدة «الاتحاد الاشتراكي» أن تطمئن عائلتها على انها بخير وفي أمان رفقة زميلتها في العمل مريم بوعياد بمحل إقامة السفير المغربي ببوركينا فاصو وتفند كل الشائعات أو الأخبار التي تناقلتها بعض الصحف أو المواقع الإلكترونية التي حاولت أن توهم أسرهما على أنها في خطر كبير.

وحول كيفية انتقالهما إلى مقر إقامة السفير المغربي، اوضحت نبيلة انه كانت لهما اتصالات بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والسفارة المغربية ببوركينافاصو ثم وزارة الخارجية والذين كانوا يتابعون الوضع وبعد استقرار مؤقت للوضع جاءت سيارة تابعة للسفارة المغربية وبها دبلوماسي مغربي وحملتنا إلى إقامة السفير المغربي دون صعوبات أو خطر يذكر.

وحول الوضعية النفسية التي كانتا عليها إثر اقتحام الفندق ومحاصرته من طرف المتظاهرين، افصحت نبيلة أن الأمر كانت مفاجأة كبرى لدينا وذهلنا من هذا الوضع، واختصرت كلام بالتوجه إلينا : تخيلوا ذلك وضع مكانك مكاننا في تلك اللحظة وستعرف الجواب الحقيقي.»

وكانت نبيلة التبر ومريم بوعياد قد ذهبا إلى بوركينافاصو من أجل تأطير احد التكوينات التي تندرج في إطار حقوق الإنسان بالدول الإفريقية الفرنكوفونية، وبعد أن عرفت أحداث شغب من طرف متظاهرين بهذه الدولة تم اقتحام الفندق الذي كانت تتواجد به كل من نبيلة التبر ومريم بوعياد.

وذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن أحد قادة المعارضة في بوركينا فاسو أعلن أن أعمال الشغب التي شهدتها البلاد الخميس احتجاجا على عزم الرئيس بليز كومباوري البقاء في السلطة، اوقعت حوالي 30 قتيلا وأكثر من 100 جريح.

من جهته أعلن كومباوري أنه لن يتنحى ولكنه سيعد لإجراء «محادثات» حول «مرحلة انتقالية» مضيفا في خطاب تلفزي مساء الخميس «لقد سمعت الرسالة. لقد فهمتها واتخذت الإجراء الملائم للتطلعات القوية إلى التغيير...أنا على استعداد لأن أطلق معكم محادثات من أجل مرحلة انتقالية أسلم في نهايتها السلطة إلى الرئيس المنتخب بديموقراطية».

كما أعلن كومباوري عن إلغاء حالة الطوارئ التي كان فرضها قبل ساعات إثر أعمال الشغب، مضيفا انه اصدر أيضا قرارا بحل الحكومة وهو ما كان الجيش قد سبقه إلى إعلانه.

العدد 10.646

سري للغاية

علمت «المساء» من مصادر موثوقة بأن نذير المومني، المكلف بمهمة لدى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أصبح قريبا جدا من شغل منصب عضو بالمجلس الدستوري أسابيع فقط قبيل موعد الإعلان عن التشكيلة النهائية. وأضافت مصادرنا أن المومني، الذي يعد واحدا من أبرز وجوه لجنة الأخلاقيات داخل حزب الأصالة والمعاصرة، يستعد للخروج من مجلس اليزمي للالتحاق بالمجلس الدستوري، الذي سبق لمحمد أتركين، أحد أبرز وجوه «البام»، أن التحق به سابقا. وأفادت المصادر ذاتها بأن تنافسا كبيرا احتد بين مجموعة من وجوه «البام» من أجل الحصول على هذا المنصب، غير أن قيادات بارزة استطاعت أن تحسم الصراع لصالح المومني.

وعلمت «المساء» بأن العديد من قيادات أحزاب المعارضة «تتوسل» هذه الأيام لكي تحظى بعضوية المجلس الدستوري.

إبعاد المتورطين في جرائم الاختطاف والتعذيب والقتل من تسيير الشأن العام

طالبت به عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري

■ فنن العفاني

دعت لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري التابعة للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، بمناسبة اليوم الوطني للمختطف، الذي يصادف تاريخ 29 أكتوبر من كل سنة، (دعت) الحكومة إلى العمل على إبعاد المسؤولين المتورطين بشكل مباشر في جرائم الاختطاف والتعذيب والقتل من وظائف تسيير الشأن العام وتمكين العائلات من تسلم رفات ذويها المختطفين المتوفين لدفنهم حسب مشيئتها، وضمان حق العائلات في الطعن في نتائج التحليلات الجينية.

4 تتمة الصفحة

إبعاد المتورطين في جرائم الاختطاف والتعذيب والقتل من تسيير الشأن العام

واختارت اللجنة، هذه السنة، تخليد الذكرى 49 لاختطاف واغتيال المهدي بنبركة، والذكرى 29 لاختطاف الحسين المانوزي، من خلال تنظيم وقفة رمزية وسط العاصمة، وتوجيه نداء للحكومة من أجل اعتماد مقاربة ومنهجية جديدة لإيجاد حل منصف وعادل للملفات العالقة التي تخص المختطفين والمختفين قسرا خلال سنوات الرصاص، بالعمل على إجلاء الحقيقة كاملة والكشف عن مصير المختطفين ومجهولي المصير، وإطلاق سراح الأحياء منهم، وتسليم رفات المتوفين لذويهم لدفنهم، وضمان حق العائلات في الطعن في نتائج التحليلات الجينية.

وجددت اللجنة، بذلك، طرح مطالبها التي تتمحور أساسا حول استجلاء الحقيقة في ملف الاختفاء القسري وجبر الضرر الفردي والجماعي المادي الرمزي وقضايا الذاكرة، والمساءلة ومناهضة الإفلات من العقاب في الماضي الحاضر، وضمان شروط عدم التكرار، إذ أكدت، في هذا الصدد، على الحقيقة الكاملة حول ملف المختطفين مجهولي المصير، والكشف عن مصيرهم، والكشف كذلك عن المتورطين في اقتراف جرائم الاختطاف والتعذيب وتقديمهم للمساءلة، وتفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

وفي ذات السياق، عبرت العائلات مرة أخرى عن عدم رضاها عن النتائج المعلن عنها فيما يتعلق بحل ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إذ اعتبرت، أنها لا ترقى لمستوى الحل المنصف والعادل، موجهة انتقادا صريحا ولاذعا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان متهمة إياه بالتنصل كليا من الملف، وشددت، في هذا الإطار، على ضرورة قيام الحكومة بأعمال مبدأ المساءلة ومناهضة الإفلات من العقاب وتحديد المسؤوليات لتمكين الضحايا من حقهم في متابعة المسؤولين قضائيا.

ولم يفت العائلات التأكيد على مطالبة الدولة إعلان اعترافها بالمادتين 31 و32 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي تمكن اللجنة الأممية المعنية بحالات الاختفاء القسري بتلقي وبحث البلاغات المقدمة من طرف أفراد يشتكون من وقوعهم ضحايا لانتهاك الدولة لهذه الاتفاقية، كما طالبوا برفع التحفظ عن المادة 42 من نفس الاتفاقية الدولية والذي يخص حالة وقوع خلاف بين دولتين في تفسير الاتفاقية أو تطبيقها.

كما وجهت لجنة العائلات نداءين. الأول يخص العمل على حفظ الذاكرة وإنعاشها ووقف الأعمال الرامية إلى طمس معالم جرائم الماضي. والثاني موجه لجميع الهيئات الحقوقية والسياسية والنقابية لمنع تكرار انتهاكات الماضي، وذلك بالعمل على مزيد من الترافع، والإسراع بعقد المناظرة الوطنية الثانية الخاصة بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

لقاء

3/8242

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وجدة – فجيج، يوم فاتح نونبر المقبل، لقاء تواصليا لفائدة النسيج الجمعوي بإقليم جرسيف.

وأوضح بلاغ للجنة أن هذا اللقاء، الذي يندرج في إطار انفتاحها على النسيج الجمعوي بدائرة اختصاصها الترابي، يهدف إلى التواصل مع مختلف مكونات هذا النسيج وفقا لما تضطلع به اللجنة، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من مهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان وتنفيذ برنامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الانسان، بالإضافة إلى النهوض بها وإثراء الفكر والحوار حول قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان، وذلك بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

وأضاف المصدر ذاته أن الاختصاص الترابي للجنة يشمل كلا من عمالة وجدة أنكاد وأقاليم بركان وفكيك وجرسيف وتاوريرت وجرادة.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

اليزمي : المسار المغربي في مجال حقوق الإنسان مسار إصلاحي متميز

2/8242

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، أول أمس بالعرائش، إن المسار المغربي في مجال حقوق الإنسان هو مسار إصلاحي متميز قطع من خلاله المغرب أشواطا ديمقراطية هامة لمواجهة التحديات الآنية والمستقبلية.

واعتبر اليزمي، خلال عرض في إطار الدرس الافتتاحي للكلية متعددة التخصصات التابعة لجامعة عبد المالك السعدي، المنظم بتنسيق مع المجلس الجهوي لحقوق الإنسان لجهة طنجة تطوان، أن أي تحليل لمسألة حقوق الإنسان في المغرب لا يستقيم إلا باستحضار مجمل المسار الإصلاحي الذي دشنه المغرب منذ سنة 1999.

وفي هذا السياق، أشار اليزمي إلى أن المكتسبات المحققة في إطار المسار الإصلاحي بالمغرب انطلق، بالخصوص، بإدماج الحقوق الثقافية واللغوية في أجندات السياسات العمومية، وفتح أوراش العدالة الانتقالية مع إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، وتوسيع الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات الهشة، مع انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتفكير الجماعي في النموذج التنموي، وانطلاق المراجعة العميقة للحكامة الترابية، مع ورش الجهوية المتقدمة.

وعلى المستوى المعياري، أشار إلى أن المغرب بادر إلى سن العديد من القوانين وتعديل البعض الآخر، ما سمح بتوسيع مجال الحقوق والحريات، ومن ذلك صدور مدونة الأسرة، وتفعيل قانون الجنسية، ومراجعة وتعديل قوانين الحريات العامة، وإصدار مدونة للشغل، والتطوير المتدرج لقانون المسطرة الجنائية، وتجريم التعذيب، وتحسين التنظيم القضائي وإلغاء محكمة العدل الخاصة.

وأبرز أن هذا المسلسل القانوني والإصلاحي أهم ما ميزه هو اعتماده على المقاربة التشاركية، مما مكن المغرب من تحقيق طفرة نوعية على مستوى تعزيز البنيات الديمقراطية ودمقرطة الحياة العامة وضمان حقوق الإنسان.

واعتبر اليزمي أن هذه المكتسبات مكنت المغرب من تدشين دينامية جديدة انطلاقا من سنة 2011 مع إحداث مؤسسة الوسيط لتعزيز وحماية حقوق المواطنين أمام الإدارة العمومية، وكذلك إحداث المندوبية الوزارية لحقوق الانسان وتحويل المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الى مجلس وطني، وتوج كل ذلك باعتماد الدستور المغربي، كميثاق حقيقي لحقوق الانسان، والذي تتعلق اكثر من ثلث بنوده بحقوق المواطنين.

واضاف أن الممارسة الحقوقية للمغرب تعززت أيضا بالمصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة والبروتوكول الاختياري لها والاتفاقية الدولية لحماية الاشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب وغيرها من الاتفاقيات.

وفي الوقت ذاته، اعتبر اليزمي أن هذه المكتسبات ورغم أهميتها فإنها تطرح تحديات كبرى من منظور حقوق الانسان تستحضر التحولات المجتمعية التي يعرفها المغرب ورهانات إعمال مقتضيات الدستور، والتزامات المغرب الدولية وتطلعات المواطنين، وبروز تركيبات اجتماعية خاصة معظمها من الشباب،بالإضافة الى تحديات التربية والتكوين والصحة والشغل وإدماج الشباب في التنمية والحياة السياسية ومؤشرات الهجرة ووتيرة التمدن وتطور مؤشرات الولوج الى المعرفة.

وأضاف، في هذا السياق، أن من أولى التحديات المطروحة على المجلس الوطني لحقوق الانسان هو تحقيق المساواة والمناصفة ومكافحة التمييز وتطوير منظومة العدالة وتكريس ضمانات الحريات العامة، وكذا تقوية الاطار القانوني للسياسات العمومية المتعلقة بضمان حقوق الفئات الهشة، إضافة الى تحدي مركزي يرتبط بكيفية تشجيع المبادرة والمشاركة المواطنة في الآليات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية والنهوض بادوار المجتمع المدني وبالمنظومة التعليمية كرافعة أساسية للمواطنة وثقافة حقوق الانسان.

وأكد اليزمي حرص المجلس الوطني لحقوق الانسان على الترافع في اطار ما يفرضه الواجب من أجل رفع التمييز والحد من العنف الممارس ضد النساء وتشغيل الأطفال وتحقيق المناصفة والمساواة وفقا للمبدأ الدستوري، وخلق آلية وطنية للوقاية من التعذيب، ومكافحة الاكتظاظ داخل السجون وتوفير العقوبات البديلة والقضاء النهائي على سوء المعاملة والتعذيب بكل أشكاله وحماية الأحداث.

وبخصوص رصده للواقع الحقوقي بالمغرب، رأى اليزمي أن الوعي الجماعي الحقوقي عرف نموا مهما، وهو ما تعكسه التظاهرات الجماعية والاحتجاج السلمي، مبرزا أهمية أن يواكب المجتمع المدني هذه الطفرة لخدمة التنمية، خاصة بعد أن تعززت أدواره بمقتضيات الدستور.

واعتبر أن تطور المجتمع المدني والفعل الجمعوي رهين بتجاوز بعض المعيقات المتمثلة أساسا في ضعف التأطير الجمعوي للسكان والتباين الجغرافي للحضور الجمعوي وضعف آليات الوساطة الجماعية، والإشعاع المحدود لعدد من الجمعيات وضعف التمويل والموارد المادية والبشرية.

وخلص اليزمي إلى أن المكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان تعطي الدليل على نجاعة الإصلاحات التي تنهجها المملكة، والتي تتسم بكونها ثابتة وتدريجية وتقوم على المبادئ الكونية مع مراعاة الخصوصيات الوطنية.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

اليزمي :
مسار المغرب في مجال حقوق الإنسان إصلاحي متميز
قطع أشواطا ديمقراطية هامة

29/10/13

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، الخميس بالعرائش، إن المسار المغربي في مجال حقوق الإنسان هو مسار إصلاحي متميز قطع من خلاله المغرب أشواطا ديمقراطية هامة لمواجهة التحديات الآنية والمستقبلية.

إدريس اليزمي

واعتبر اليزمي، خلال عرض في إطار الدرس الافتتاحي للكلية متعددة التخصصات التابعة لجامعة عبد المالك السعدي، المنظم بتنسيق مع المجلس الجهوي لحقوق الإنسان لجهة طنجة تطوان، أن أي تحليل لمسألة حقوق الإنسان في المغرب لا يستقيم إلا باستحضار مجمل المسار الإصلاحي الذي دشنه المغرب منذ سنة 1999.

وفي هذا السياق، أشار اليزمي إلى أن المكتسبات المحققة في إطار المسار الإصلاحي بالمغرب انطلق، بالخصوص، بإدماج الحقوق الثقافية واللغوية في أجندات السياسات العمومية، وفتح أوراش العدالة الانتقالية مع إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، وتوسيع الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات الهشة، مع انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتفكير الجماعي في النموذج التنموي، وانطلاق المراجعة العميقة للحكامة الترابية، مع ورش الجهوية المتقدمة، وعلى المستوى المعياري، أشار إلى أن المغرب بادر إلى سن العديد من القوانين وتعديل البعض الآخر، ما سمح بتوسيع مجال الحقوق والحريات، ومن ذلك صدور مدونة الأسرة، وتفعيل قانون الجنسية، ومراجعة وتعديل قوانين الحريات العامة، وإصدار مدونة للشغل، والتطوير المتدرج لقانون المسطرة الجنائية، وتجريم التعذيب، وتحسين التنظيم القضائي وإلغاء محكمة العدل الخاصة.

وأبرز أن هذا المسلسل القانوني والإصلاحي أهم ما ميزه هو اعتماده على المقاربة التشاركية، مما مكن المغرب من تحقيق طفرة نوعية على مستوى تعزيز البنيات الديمقراطية ودمقرطة الحياة العامة وضمان حقوق الإنسان.

واعتبر اليزمي أن هذه المكتسبات مكنت المغرب من تدشين دينامية جديدة انطلاقا من سنة 2011 مع إحداث مؤسسة الوسيط لتعزيز وحماية حقوق المواطنين أمام الإدارة العمومية، وكذلك إحداث المندوبية الوزارية لحقوق الانسان وتحويل المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الى مجلس وطني، وتوج كل ذلك باعتماد الدستور المغربي، كميثاق حقيقي لحقوق الانسان، والذي تتعلق اكثر من ثلث بنوده بحقوق المواطنين. وأضاف أن الممارسة الحقوقية للمغرب تعززت ايضا بالمصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة والبروتوكول الاختياري لها والاتفاقية الدولية لحماية الاشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب وغيرها من الاتفاقيات.

تقرير (هيومن رايتس ووتش) يسقط في مقارنة عبثية بين الأقاليم الجنوبية ومخيمات تندوف

واشنطن: فؤاد عارف 29/6/4

لم يتجاوز التقرير الأخير لمنظمة (هيومن رايتس ووتش) الحدود فقط عندما أوصى بتخويل بعثة (المينورسو) مهمة مراقبة حقوق الإنسان، وهو المقترح الذي يتعارض مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإنما سقط أيضا، في مقارنة عبثية وخاطئة بين الأقاليم الجنوبية للمملكة، التي تعد ملاذا للسلام والاستقرار، ومخيمات تندوف، التي أصبحت سجونا بسماء مفتوحة، وملجأ للجماعات الإرهابية.

إن القرار الأخير لمجلس الأمن حول الصحراء، الذي لم ينص على أي تغيير في مهمة بعثة المينورسو من طرف مجلس الأمن، جاء ليذكر بأن دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع حول الصحراء يمر بالضرورة عبر الاحترام الدقيق لمعايير التفاوض كما حددتها الهيئة التنفيذية للمنظمة الأممية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية نهائية.

ويتعلق الأمر هنا بهدف ثابت مختوم بالالتزام العلني للأمم المتحدة، والذي يشكل، في الوقت نفسه، صميم مهمة هذه الأخيرة. إذ أن أي محاولة للتخلص منه سيعرض المسلسل الأممي ككل للخطر.

وفي معرض تعليقه على هذه التوصية، التي تدعو إلى تخويل بعثة المينورسو مهمة مراقبة حقوق الإنسان بالصحراء، أكد بيتر فام، مدير أفريكا سانتر، التابع لمجموعة التفكير الأمريكية، أطلانتيك كاونسيل، أنه "لا يمكن تطبيق هذا الأمر بالأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، البلد الذي يحقق تقدما متواصلا في مجال حقوق الإنسان، حظي باعتراف ودعم المجموعة الدولية".

وسجل الخبير الأمريكي أنه من الواضح أن "تقرير هيومن رايتس ووتش ذهب بعيدا"، منتقدا إجراء "مقارنات خاطئة" بين مخيمات تندوف، هذه المنطقة الخارجة عن القانون، بجنوب غرب الجزائر، والأقاليم الجنوبية للمملكة التي "تشهد تطورا هائلا في مجال حقوق الإنسان".

وقال الخبير الأمريكي، الذي يدعى باستمرار لتقديم شهاداته خلال جلسات الاستماع بالكونغرس الأمريكي، "أعتقد أنه من المجحف، ومن قلة المعرفة، بل ومن غير الواقعي أن يتم القيام بهذه المقارنات المغلوطة بين الوضعية التي تسود في تندوف، حيث يعيش اللاجئون في ظروف غير إنسانية خارج نطاق القانون الدولي، وبين دولة ذات سيادة، عضو بالأمم المتحدة، تشهد دينامية مستمرة وغير مسبوقة في مجال التنمية".

إن التوصل إلى تسوية سياسية لقضية الصحراء هو السبيل الوحيد، الذي يحفظ انخراط الأمم المتحدة من مكائد العابثين بالتوازنات الجيو سياسية، والذين يسعون إلى إخراج مسلسل المفاوضات عن مساره القانوني والأخلاقي والمعنوي.

وبشهادة المجموعة الدولية، وإثر دعوات متواصلة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإخراج مسار المفاوضات من المأزق، وضع المغرب على طاولة المفاوضات مخطط الحكم الذاتي بالصحراء، تحت السيادة المغربية، مقترح يتميز بطابعه الشمولي والجريء، وكذا بغنى محتواه، ووعود بمستقبل مزدهر ورفاه مشترك.

وسرعان ما أثار مخطط الحكم الذاتي، الذي رأى النور بعد مسار واسع من المشاورات على المستوى الوطني بمشاركة فعالة ومثمرة من مختلف شرائح المجتمع المغربي، انخراط القوى العالمية الكبرى، انطلاقا من واشنطن إلى باريس، مرورا عبر مدريد ولندن، والتي رأت فيه وعدا بمستقبل أفضل للسكان المعنيين، وأيضا حصنا منيعا لضمان استقرار المنطقة التي تعيش تحت تهديدات الجماعات الإرهابية والعصابات الإجرامية، التي تنشط بمنطقة الساحل والصحراء، والمتواطئة مع ميليشيات البوليساريو، إن القبول والرضى، بل والخنوع، الذي أبداه من يدعون الدفاع عن حقوق الإنسان أمام هذه المأساة التي تعجز الألسن عن وصفها ويرزح تحت نيرها سكان مخيمات تندوف، لا يمكن أن يعوض الضرورة الملحة بالنسبة لمختلف هيئات الأمم المتحدة، خاصة المنوبية السامية لشؤون اللاجئين، لضمان حضور وازن في المخيمات السالفة الذكر، وضمان حماية السكان. وفي معرض انتقاده للهفوات التي سقط فيها تقرير (هيومن رايتس ووتش)، أبرز السفير الأمريكي الأسبق، إدوارد غابرييل، الدينامية المتميزة التي يشهدها المغرب في مجال حقوق الإنسان، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي تبلورت على الخصوص من خلال إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، التي انكبت على معالجة ملف ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الهيئة التي يتسم عملها بالاستقلالية.

ولهذه الأسباب، يقول الدبلوماسي الأمريكي الأسبق، فإن تقرير (هيومن رايتس ووتش) سقط في مقارنة غير موجودة أصلا، "نظرا لأن المغرب، الذي يعتبر ملاذا للسلام والاستقرار في المنطقة، تمكن من ترسيخ أسس دولة الحق والقانون من خلال إقامة هياكل الحكامة الديمقراطية، في ظل إطار منفتح تجاه مختلف الفاعلين في المجتمع المدني، والذي مكن من إجراء حوار مفتوح حول القضايا المجتمعية الكبرى.

من جهة أخرى، قال إدوارد غابرييل، إن مخيمات تندوف "المغلقة أمام زيارات المراقبين الأجانب" بسبب عصابة إجرامية تتواطؤ مع الجماعات الإرهابية لم يعد محلا للشك، مشيرا إلى أن رفض الجزائر والانفصاليين لفكرة إحصاء السكان المحتجزين يخفي خشيتهم من فضح عمليات التحويل والاتجار في المساعدات الدولية، وأن يتم تخفيض عدد هؤلاء السكان.(و م ع)

بعد أن قضتا أوقاتا عصيبة في فندق الإقامة نتيجة الانقلاب العسكري ببوركينا فاصو

سفارة المغرب تتدخل لنقل عضوين من المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى إقامة السفير

حليمة المذكوري

تدخلت السفارة المغربية نقل عضوين من المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى إقامة السفير المغربي وبتعلق الأمر بكل من نبيلة التير ومريم بوعياد اللتان قضتا أوقات عصيبة في فندق الإقامة نتيجة الانقلاب العسكري الذي تشهده بوركينافاصو.

نبيلة التير ومريم بوعياد اللتين كانتا تمثلان المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مناظرة بالعاصمة واغادوغو، وكان من المنتظر أن تعودا أول أمس الخميس إلى المغرب، لكن القلاقل التي تعيشها بوركينافاصو والتي أدت إلى إغلاق المطارات نتيجة الانقلاب العسكري الذي شهدته البلاد ابتداء من الأربعاء 29 أكتوبر، منعتهما من ذلك. ويذكر، أن المواطنتين المغربيتين توجدان الآن في إقامة السفير المغربي بواغادوغو في أمن بعدما عاشتا أوقاتا عصيبة حينما طوق الانقلابيون الفندق الذي كانتا تقيمان فيه قبل أن تتدخل السفارة المغربية لإخراجهما من الفندق ونقلهما إلى مقر إقامة السفير.

من جهة أخرى، أعلن جيش بوركينا فاصو، مساء أمس الخميس، حل الجمعية الوطنية وتشكيل هيئة انتقالية وفرضه حظرا للتجول، وذلك في مؤتمر صحافي في ختام يوم من أعمال الشغب ضد الرئيس بليز كومباوري. وجاء في بيان لرئيس هيئة أركان الجيش نابيري هونوري تراوري، تلاه ضابط في مؤتمر صحافي، أن السلطتين التنفيذية والتشريعية ستتولاهما هيئة انتقالية هدفها عودة النظام الدستوري «في مهلة 12 شهرا».

كما فرض أيضا حظر التجول «على مجمل أراضي البلاد من السابعة مساء إلى السادسة صباحا حفاظا على سلامة الناس والممتلكات»، حيث تدخل الجيش إثر يوم من أعمال الشغب عرفت إحراق مقر الجمعية الوطنية واقتحام مقر التلفزيون العام من طرف متظاهرين وتدهور الوضع واتساع حدة الاحتجاجات

20/8/1

اليزمي

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، أول أمس الخميس بالعرائش، إن المسار المغربي في مجال حقوق الإنسان هو مسار إصلاحي قطع من خلاله المغرب أشواطا ديمقراطية لمواجهة التحديات الآنية والمستقبلية.

واعتبر اليزمي، خلال عرض في إطار الدرس الافتتاحي للكلية متعددة التخصصات التابعة لجامعة عبد المالك السعدي، المنظم بتنسيق مع المجلس الجهوي لحقوق الإنسان لجهة طنجة تطوان، أن أي تحليل لمسألة حقوق الإنسان في المغرب لا يستقيم إلا باستحضار مجمل المسار الإصلاحي الذي دشنه المغرب منذ سنة 1999.

AL BAYANE

1210714

El Yazami, président du CNDH

Le processus des droits de l'Homme au Maroc a franchi d'importantes étapes

Le processus des droits de l'Homme au Maroc est un processus de réforme distingué ayant franchi d'importantes étapes démocratiques en vue de relever les défis du présent et de l'avenir, a souligné, jeudi à Larache, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

M. El Yazami a indiqué, dans un exposé dans le cadre du cours inaugural de la faculté multidisciplinaire relevant de l'université Abdelmalek Essaâdi de Tétouan, que le Maroc a initié depuis 1999 un vaste processus de réforme.

Les acquis réalisés dans ce cadre consistent notamment en l'intégration des droits culturels et linguistiques dans les agendas des politiques publiques, l'ouverture de chantiers de la justice transitionnelle, la création de l'Instance équité et réconciliation (IER), l'extension de l'accès aux droits économiques et sociaux, le lancement de l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH) et la révision profonde de la gouvernance territoriale, entre autres, a-t-il précisé.

Le Maroc a également institué plusieurs lois et procédé à l'amendement d'autres, ce qui a permis d'élargir le domaine des droits et des libertés, a fait remarquer M. El Yazami, citant notamment le nouveau code du travail, l'incrimination de la torture et la suppression de la Cour spéciale de justice (CSJ).

Il a par ailleurs relevé que la principale caractéristique de ce processus de réforme est l'adoption d'une approche participative, "ce qui a permis au Maroc de réaliser un saut qualitatif en matière de renforcement de la démocratie et de garantie des droits de l'Homme".

Ces acquis ont également permis au Maroc, a poursuivi M. El Yazami, d'ériger une nouvelle dynamique à partir de 2011 avec la création de l'Institution du médiateur et de protéger ainsi les droits des citoyens face à l'administration publique, ainsi que la création de la délégation interministérielle des droits de l'Homme et le remplacement du Conseil consultatif des droits de l'Homme par un conseil national, outre l'adoption d'une nouvelle constitution, véritable garant des droits de l'Homme.

En dépit de l'importance de tous ces acquis, a-t-il observé, il reste encore des défis à relever en matière notamment d'éducation, de formation, de santé, d'emploi et d'intégration des jeunes dans le développement et la vie politique.

L'un des premiers défis posés pour le CNDH, a-t-il ajouté, est la réalisation de l'égalité et de l'équité, la lutte contre la discrimination, le développement du système de la justice, la consécration des libertés publiques et le renforcement du cadre juridique des politiques publiques relatives à la garantie des droits des couches vulnérables.

M.El Yazami a souligné la détermination du CNDH à agir pour contribuer à la lutte contre la discrimination, la violence à l'égard des femmes et l'emploi des enfants, à la réalisation de l'équité et la justice, conformément aux principes de la Constitution, à la création d'un mécanisme de lutte contre la torture, la surpopulation des prisons, outre la réflexion sur des peines alternatives et la lutte contre la maltraitance sous toutes ses formes.

S'agissant de la réalité qui prévaut dans le domaine des droits de l'homme au Maroc, M. El Yazami a fait état d'une importante prise de conscience collective à ce sujet, en appelant la société civile à accompagner ces avancées au service du développement du pays.

Les acquis réalisés par le Maroc dans le domaine des droits de l'homme donnent la preuve de l'efficience des réformes engagées dans le pays, qui sont fondées sur les principes universels tout en respecatant les spécificités nationales, a-t-il conclu.

ACTUALITÉ

12107 14

Rapport de HRW

Un parallélisme absurde entre les provinces du sud et les camps de Tindouf

Le dernier rapport de Human Rights Watch (HRW) a outrepassé son objet en recommandant de doter la Minurso d'un mandat de monitoring des droits de l'Homme, une proposition qui s'inscrit en faux par rapport aux résolutions pertinentes du Conseil de sécurité de l'ONU, et péché par un parallélisme absurde et malavisé entre les provinces du sud, un havre de paix et de stabilité, et les camps de Tindouf, devenu un mouroir à ciel ouvert et repère des convoitises funestes des groupes terroristes.

La dernière résolution du Conseil de sécurité sur le Sahara, telle qu'elle a été reconduite sans altération aucune, en avril dernier, met justement en avant le rôle des Nations Unies dans la résolution du conflit du Sahara, qui passe impérativement par un respect scrupuleux des paramètres de négociations tels qu'ils avaient été définis par l'organe exécutif onusien pour aboutir à une solution politique définitive.

Il s'agit là d'un objectif immuable frappé du sceau de l'engagement solennel de l'ONU, qui est en même temps le noyau du sens de la mission de cette dernière. S'en départir reviendrait à mettre en péril le processus onusien dans son ensemble.

Réagissant à cette recommandation de HRW, Peter Pham, Directeur de l'Africa Center, relevant du prestigieux think tank, Atlantic Council, a affirmé qu'"on ne saurait imposer un tel mandat dans les provinces du sud, qui relèvent d'un Etat souverain, à savoir le Royaume du Maroc, un pays dont les progrès et les avancées continues en matière des droits de l'Homme sont reconnus et soutenus par la communauté internationale".

Il est évident que "le rapport de HRW est allé très loin", a estimé l'expert américain, en pointant du doigt les "fausses équivalences" entre les camps de Tindouf, cette zone de non-droit, au sud-ouest de l'Algérie, et les provinces du sud du Royaume, "qui connaissent un développement extraordinaire en la matière".

"Je pense qu'il est injuste, mal-informé et franchement irréaliste de s'adonner à ce genre de fausses équivalences entre la situation qui prévaut à Tindouf, où des réfugiés sont parqués dans des conditions inhumaines en dehors du droit international, et un Etat souverain, membre des Nations Unies, qui

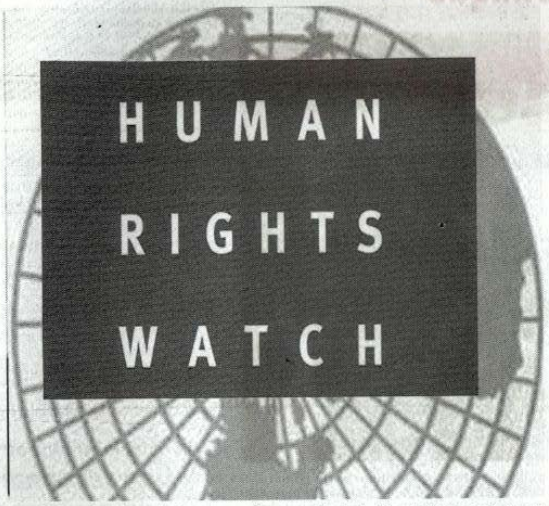

connaît une dynamique ininterrompue de développement extraordinaire", a expliqué cet expert US, qui est souvent sollicité pour apporter ses témoignages lors d'auditions au congrès des Etats-Unis.

Un règlement politique à la question du Sahara est la seule voie possible qui préserve l'engagement onusien des manigances des apprentis sorciers de la géopolitique voulant faire dérailler le processus de négociations de sa trajectoire juridique, éthique et morale.

Prenant à témoin la communauté internationale et suite aux appels incessants du Conseil de sécurité des Nations Unies pour sortir le processus de négociations de l'impasse, le Royaume a mis sur la table le plan d'autonomie au Sahara, sous souveraineté marocaine, une proposition qui se démarque par son caractère inclusif, audacieux, ainsi que par la richesse de son contenu et la promesse d'un avenir fait de prospérité et de bien-être partagés.

Né d'un vaste processus de consultations à l'échelle nationale avec une participation active et féconde des différents segments de la société marocaine, le plan d'autonomie a vite suscité l'adhésion des grandes puissances de Washington à Paris, en passant par Madrid et Londres, en y voyant la promesse d'un avenir meilleur pour les populations concernées, mais aussi un gage de stabilité pour une région sous la menace et les convoitises croisées des groupes terroristes et des bandes criminelles qui sévissent dans la région sahélo-saharienne avec la complicité avérée des milices du polisario. La complaisance, et le repli, voire la démission du droit de l'hommisme international, face à cette tragédie sans nom qu'endurent dans leur chair les pensionnaires des camps de Tindouf ne doivent pas se substituer à l'urgente obligation des différents organes des Nations Unies, notamment le Haut-Commissariat aux Réfugiés (HCR), d'assurer une présence significative dans lesdits camps et de garantir la protection de ces populations.

Pointant du doigt les omissions du rapport du HRW, l'ancien ambassadeur américain, Edward Gabriel, met en avant la dynamique vertueuse en matière des droits de l'Homme que connaît le Maroc, sous le leadership de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, qui trouve son expression à travers, entre autres, la mise en place de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), qui a soldé les violations passées des droits de l'Homme, et le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), une instance dont l'action est marquée par l'indépendance.

C'est pour ces raisons, a poursuivi l'ancien diplomate US, que le rapport de HRW pèche par omission et une comparaison qui n'a pas lieu d'être, "dans la mesure où le Maroc, un havre de paix et de stabilité régionale, a su consolider les fondements de l'Etat de droit et mettre en place les structures d'une gouvernance démocratique, dans un cadre épanouissant pour les différents acteurs de la société civile et permettant un dialogue ouvert sur les grandes questions sociétales".

D'un autre côté, a-t-il dit, les camps de Tindouf "sont fermés aux visites des observateurs étrangers" du fait d'une bande criminelle, dont la collusion avec les groupes terroristes, comme Al-Qaida dans le Maghreb Islamique, n'est plus à prouver, en faisant observer que le refus de l'Algérie et des séparatistes de toute idée de recensement des populations qui y sont séquestrées cache leur crainte que les détournements et le trafic de l'aide internationale ne soient démasqués et que le nombre de ces populations ne soit substantiellement revu à la baisse".

Mus par une obligation morale, des Congressmen et des think tanks américains se sont, à maintes reprises, élevés contre les violations "flagrantes" des droits de l'Homme dans les camps de Tindouf et ont interpellé le Haut-Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés, Antonio Guterres, quant à l'urgence d'assurer la protection des populations qui y sont parquées contre leur gré.

L'absence d'une solution politique durable au conflit du Sahara ne doit aucunement priver les pensionnaires des camps de Tindouf de leurs droits dans le cadre de la légalité internationale, dont le droit de retour à la mère patrie.

L'Algérie, déplore-t-on, continue de déserter avec désinvolture et cynisme ses obligations contractées dans le cadre du droit international et continue de ne pas honorer ses engagements à l'égard des populations séquestrées sur son sol, conformément à la Convention de 1951 relative au statut des réfugiés et du Protocole y afférent de 1967.

Alors que les violations des droits de l'Homme se font à une échelle industrielle aussi bien à Tindouf qu'en Algérie sur fond de déliquescence éthique et morale, le pouvoir algérien s'est lancé sans gêne aucune dans une tentative d'instrumentalisation de la question des droits de l'Homme pour faire dévier le processus de négociations de sa trajectoire.

Fort de ses droits historiques irréfragables sur son Sahara et d'une dynamique citoyenne et de développement perçue comme modèle de développement régional efficient, le Maroc s'est engagé dans un processus de consolidation des droits de l'Homme, dans le cadre d'une dynamique nationale volontariste qui bénéficie de l'adhésion de toutes les forces vives de la nation et ne saurait être perturbé par des manœuvres désespérées des ennemis de l'intégrité territoriale qui se distinguent par le vide sidéral de leur posture négationniste, laquelle posture fait le lit au terrorisme, au narcotrafic et au trafic des êtres humains des camps de Tindouf, en Algérie, jusqu'à la bande Aouzou au Tchad, une zone baptisée "Arc d'instabilité" par les Nations Unies.

Le conflit du Sahara dit occidental, rappelle-t-on, est un conflit imposé au Maroc par l'Algérie qui finance et qui héberge sur son territoire à Tindouf le mouvement séparatiste du Polisario.

Le polisario soutenu par le pouvoir algérien revendique la création d'un Etat factice au Maghreb. Cette situation bloque tous les efforts de la communauté internationale pour une intégration économique et sécuritaire régionale.